إقرار بالفشل.. مشاريع ابن سلمان قيد المراجعة بسبب نقص التمويل

أكدت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية أن السلطات السعودية تعيد النظر بمجمل مشاريع محمد بن سلمان التي روج لها ولي العهد طويلا وذلك بسبب نقص التمويل وفشل جذب الاستثمارات.

وأشارت الصحيفة إلى إعلان محمد بن سلمان في عام 2017 أن "السماء هي الحد الأقصى"، بعد عام من خطته الشاملة للتنويع الاقتصادي التي جعلت المملكة العربية السعودية نقطة جذب للممولين والشركات التي تتطلع إلى الاستفادة من التبذخ المصاحب.

لكن خطط ولي العهد تواجه تحققا من الواقع مع وصول برنامجه الطموح لرؤية 2030 إلى منتصف الطريق، مع تداعيات على المشاريع المحلية والإنفاق الأجنبي الذي يمكن أن يمتد من خلال التمويل العالمي.

ومع انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر عن التوقعات وأسعار الفائدة العالمية التي لا تزال مرتفعة، يعيد قادة المملكة النظر في الأولويات وأفضل طريقة لتمويل استثماراتهم التي لا تعد ولا تحصى مع اقتراب المواعيد النهائية المفروضة ذاتيا.

من المقرر أن يكون البناء في نيوم، وهي منطقة مستقبلية تضم "مدينة أفقية" مخطط لها تسمى الخط، أصغر مما تم الإعلان عنه، في حين تم تخفيض هدف مضاعفة عدد سكان الرياض إلى 15 مليون إلى 10 دقائق، كما قال الناس الذين تم اطلاعهم على الخطط.

كان من المفترض أن يمتد الخط لمسافة 170 كم وأن يكون في النهاية موطنا ل 1.5 مليون نسمة، ولكن مسؤولي المشروع أخبروا الزوار مؤخرا أنهم يعطون الأولوية "للوحدة الأولى"، والتي ستكون أقصر بكثير وتضم جزءا صغيرا من هذا العدد.

قال شخص على دراية بالتفكير في صندوق الاستثمارات العامة، صندوق الثروة السيادية وراء الخطة، إن محمد بن سلمان "قد يكون مستعدا أخيرا لإجراء بعض المحادثات الصعبة" حول المشاريع التي يجب أن تتقدم وأيها يمكن أن تنتظر.

وقال أمين ماتي، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي للمملكة العربية السعودية: "أعتقد أن السلطات تدرك ذلك". "إنهم يعيدون المعايرة. . . لتقييم ما إذا كان يجب تأجيل بعض الإنفاق أم لا."

لا يزال اقتصاد البلاد يعمل، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام 2.6 في المائة، ليرتفع إلى 6 في المائة في عام 2025. تتوقع الحكومة أن يكون النمو غير النفطي، الذي تعتبره مؤشرا رئيسيا عند تقييم أداء الإصلاحات الاقتصادية، أعلى من 5 في المائة على المدى المتوسط.

سعى المسؤولون السعوديون الذين تحدثوا في حدث المنتدى الاقتصادي العالمي في الرياض الشهر الماضي أيضا إلى أن يبدوا متفائلين، مع الاعتراف "بالتحديات" في التمويل والضغط على سيولة البنوك المحلية.

قال وزير المالية محمد الجدعان في هذا الحدث: "ليس لدينا غرور". "سنغير المسار، وسنعدل، وسنوسع بعض المشاريع، وسنخفض بعض المشاريع".

لم تقل السلطات المشاريع التي سيتم وضعها في الفئات المختلفة التي أدرجها جدعان، ولكن مثل هذا القرار سيكون له تأثير على الخيارات الحاسمة التي تتراوح من حدود الاقتراض إلى المبلغ الذي يمكن أن تنفقه على المساعدات الخارجية كجزء من الجهود الدبلوماسية لإنهاء حرب إسرائيل في غزة وضمان

الاستقرار الإقليمي.

وسط المشاريع المختلفة التي تم الاضطلاع بها لتنويع الاقتصاد وفتح قطاعات جديدة مثل التعدين والسياحة والترفيه، يمكن القول إن نيوم هي الأكثر ارتباطا بمحمد بن سلمان – والأكثر طموحا.

أعلنت نيوم عن اثني عشر مشروعا مختلفا في خليج العقبة منذ أكتوبر، بالإضافة إلى الخطط الحالية للخط وجزيرة منتجع سيندالا.

وتم وصف المنطقة الخاصة في البداية بأنها مشروع بقيمة 500 مليار دولار، ولكن المصرفيين والمحللين يقولون إن التكاليف ستكون أعلى بكثير.

لطالما كانت هناك شكوك حول ما ستقدمه نيوم في نهاية المطاف، حيث يعتقد العديد من المحللين أن الخطط كانت دائما طموحة للغاية.

حتى بالنسبة لأكبر مصدر للنفط في العالم، كانت هناك أسئلة حول كيفية تمويل المملكة العربية السعودية لجميع المشاريع التي تم الكشف عنها في السنوات الأخيرة، مع الإعلان عن خطط الإنفاق التي تزيد عن 1 تريليون دولار.

أصبح صندوق الاستثمارات العامة الوسيلة الرئيسية لطموحات محمد بن سلمان.

وتشمل المبادرات الأخرى للصندوق، الذي يديره أصولا بقيمة 925 مليار دولار، تطويرا عقاريا على شكل مكعب ومجمعا ترفيهيا في العاصمة الرياض، بما في ذلك أكبر حديقة مائية في المنطقة، والتي تم الكشف عنها هذا الشهر.

يتم تمويل صندوق الثروة السيادية إلى حد كبير من خلال التحويلات النقدية الحكومية والديون والدخل من شركات الحافظة والخصخصة.

كانت المتلقي الرئيسي لخصخصة أرامكو السعودية، ومنذ ذلك الحين تم نقل 12 في المائة من أسهم شركة النفط الحكومية إليها. يتوقع المصرفيون أنه يمكن استخدام بيع حصة أخرى من أرامكو السعودية لتعزيز خزائن بنك الاستثمارات العامة.

وفازت السعودية مؤخرا بحقوق استضافة العديد من الأحداث الكبرى، الأمر الذي سيتطلب استثمارات كبيرة.

من المقرر أن تستضيف المملكة كأس آسيا لكرة القدم في عام 2024 وإكسبو 2030 وبرزت كمزايد وحيد لكأس العالم لكرة القدم 2034. كما تم توقيع عقد بقيمة 4.7 مليار دولار مع WeBuild الإيطالية لتطوير بحيرة للمياه العذبة كجزء من منتجع للتزلج لاستضافة الألعاب الشتوية الآسيوية في عام 2029.

قال مصرفي دولي: "لا يوجد ما يكفي من المال لكل شيء". "ستكون هناك فجوة بين الأموال التي تم استثمارها [و] العائدات من تلك الاستثمارات." سيخلق ذلك أسئلة وشكوكا، وهم بالفعل يخفضون حجم بعض هذه الاستثمارات."

علنا، يتم رفض أي حديث عن التراجع بسرعة خوفا من الإضرار بسمعة المملكة وقدرتها على سحب مثل هذه التعهدات الكبرى.